

وذلك في جلسته التشريعية الاستثنائية الثانية، بعد نقاش سريع حول الاستثناءات التي تتضمنها.



بتاريخ 2017/1/19، أقر مجلس النواب القانون الرامي إلى تأمين الحق في الوصول إلى المعلومات

يتيح هذا القانون شفافية أكثر، إذ أصبح لكل شخص حق الوصول للمعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة والإطلاع عليها.



عند استلامه الطلب، يعطي الموظف إشعاراً لمن تقدم به، يبين فيه:

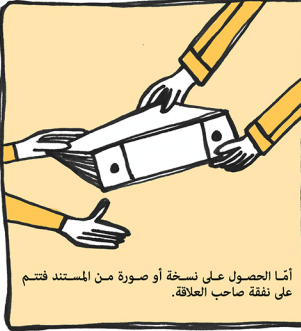
- تاريخ تقديم الطلب
- نوع المعلومة المطلوبة
- الفترة اللازمة للرد على الطلب

يقدم طلب الحصول على المعلومات بشكل خطي وتفصيلي، مع تحديد مكان إقامة الطالب.



كيف يمكنك المطالبة بالوثائق التي تفيدك؟

يُرد على الطلب خلال 15 يوماً من تسلمه، تُعد هذه المهلة لمرة واحدة، ولجدة 15 يوماً، إذا كان الطلب يتضمن عدداً كبيراً من المعلومات.



أما الحصول على نسخة أو صورة من المستند فتتم على نفقة صاحب العلاقة.



الوصول إلى المستندات الإدارية يتم مجاناً، ويمكن إرسالها إلكترونياً.

لذلك، ننصحك أيها المواطن (ة) بمراجعة محام (ية)، وأهلاً وسهلاً بك في المحكمة القانونية!

في حال رفض الطلب، يسمح القانون للطالب بمراجعة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، لكن هذه الهيئة غير موجودة بعد!!

رفض الطلب يكون بالمدى خطياً ومعللاً. إذا لم ترد الإدارة خلال الفترة المحددة منها (15 أو 30 يوماً)، تكون رفضت الطلب ضمناً.

